

الشاهد الشعري لدى أبي البركات الأنباري في ((الإنصاف في مسائل الخلاف))

أ.د. عصام درار الكوسى

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة البعث، حمص، سورية.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية مهمة من قضايا النحو العربي، وهي قضية الاحتجاج بالشاهد الشعري في مصنف مهم من مصنفات القرن السادس الهجري، أعني كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، لأنه كتاب فريد في مادته وأسلوبه، فهو ثمرة خلاف نحوي امتد زهاء خمسة قرون، إذ ضم مصنفه إحدى وعشرين و مئة مسألة، وافق البصريين في معظمها، وأيد الكوفيين في سبع مسائل ليس غير، وكان الشاهد الشعري دليلاً الأهم في كثير من احتجاجاته، وبيّن موقفه من المشكلات التي أصابت الشاهد الشعري، وأظهرت أنّ نظريته للشاهد الشعري لم تكن واحدة، ولا سيما الشاهد المجهول القائل، فهو يدافع عنه تارة إذا كان مؤيداً لما ذهب إليه، ويسقط الاحتجاج به تارة أخرى إن كان مخالفاً لرأيه. وفعل الأمر نفسه مع الشاهد المختلف في روايته، وخلصت في نهاية البحث إلى أنّ كتاب الإنصاف يفتقر إلى العدل والإنصاف.

Abstract

Having poetic verses as a linguistic evidence has always been one of the crucial issues in the Arabic grammar. The present paper is tackling this very issue in a book written by Abi Albarakat Al-anbari entitled " **ELINSSAF FI MASAIL ELKHILAF** " " the fair opinion between the controversial views " It is a distinguished work in both content & style, analysing some grammatical disputes lasting up to 500 years. The book tackles, 121 grammar issues in which he mostly supported the Albusrah scholars and only agreed with the Kufi scholars in 7 of them. The poetic evidence was always his main argument to support with. The paper shows herein his views concerning this type of evidence and in particular his opinion about anonymous and controversial arguments which he sometimes defends in case it goes with what he sees or disapproves in case it does not support what he thinks. To conclude, the present paper confirms that his book entitled the fair opinion is not really fair.

تمهيد:

يعدّ القرن السادس الهجري من القرون التي زخرت بعدد غير قليل من علماء العربية والنحو، كالزَمْخَشَرِي (538هـ) الذي صنّف المِفْصَلَ والكشاف، وابن الشَّجَرِي (542هـ) الذي صنّف الأُمَالِي الشهيرة وابن بري (582هـ) الذي شرح شواهد الإيضاح، إضافة إلى أبي البركات الأَنْبَارِي (577هـ) الذي صنّف غير مصنف كان أهمها "الإنصاف في مسائل الخلاف"1.

وقد أثرت أنْ أُنْخِذَ أبا البركات ممثلاً لأعلام هذا القرن، وأدرس الشاهد الشعري لديه من دون سواه لأسباب كثيرة، أهمها:

1- أنْ أبا البركات يمثل حلقة من سلسلة مترابطة من أعلام النحو، تبدأ بأبي الأسود الدؤلي مروراً بابن أبي إسحاق وسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي، وتنتهي بابن الشَّجَرِي أستاذه الذي درس عليه النحو، حتى قيل: "لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه".(2)

2- شهرة كتاب الإنصاف الذي يعدُّ من أهمِّ المصنّفات التي عرضت للخلاف النحوي بين النحاة، ولا سيما الخلاف بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة.

3- غزارة الشواهد الشعرية التي حشدها في الإنصاف، وانتكأه عليها في الاستدلال، إضافة إلى تفرّده بالكثير من الشواهد التي لم يذكرها أحدٌ قبله أو بعده.

4- آراؤه المتناقضة بشأن المشكلات التي أصابت الشاهد الشعري.

لهذه الأسباب كلّها أثرت أنْ أدرس الشَّاهد الشعري عند أبي البركات من خلال دراسة كتابه الإنصاف.

أبو البركات وكتابه الإنصاف

يعدُّ كتاب "الإنصاف" من أشهر المصنّفات النحوية، لأنّه فريدٌ في مادته وأسلوبه، فهو ثمرةُ خلافٍ نحوي امتدَّ زهاء خمسة قرونٍ، فقد قال المرحوم أحمد أمين: "إنَّ الخلافَ النَّحْوي بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة، ثم اشتدَّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة".(3) وقد بدا هذا الخلاف جلياً بين الكسائي وسيبويه في تلك المناظرة التي جرت بينهما في بلاط الرشيد في مسألة شهيرة، اصططح العلماء على تسميتها بالمسألة الزنبورية،(4) التي أظن أن الدافع إلى هذا الخلاف حينها نيلُ الخطوة لدى الرشيد.

لم يكن الخلاف النحوي محصوراً بين نحاة الكوفة والبصرة، بل كان موجوداً بين أصحاب المذهب الواحد، فالأخفش خالف سيبويه في غير مسألة، والفراء خالف الكسائي في غير مسألة أيضاً، حتى قال فيه أبو الطيب اللغوي: "كان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذهبه".(5)

أما الخلافُ المذهبي فلم يظهر إلاّ مع بدايات القرن الثالث عقب وفاة سيبويه والفراء، حيث تجسّد المذهب البصري في كتاب سيبويه، والمذهب الكوفي في كتابي الفراء معاني القرآن والحدود، فعدا المبرد يمثل مذهب نحاة البصرة وثعلب يمثل مذهب نحاة الكوفة.

يُعدُّ أبو العباس ثعلبٌ أوَّل من ألحَّ على ذكر آراء الكوفيين والبصريين حين قال: "قال سيبويه والخليل وأصحابهما"، و "البصريون يقولون"،(6) و "فأما أهل البصرة فيقولون"، وقال أيضاً: "الكوفيون يقولون"، و "يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل كي"، وأصحابنا يقولون"، و "الفراء وأصحابنا يقولون"، و "أنشد الفراء وأصحابنا"، و "ذهب أهل الكوفة؛ الكسائي والفراء".(7)

لا ريب في أنْ قدومَ المبرد إلى البغداد وانتصاره على ثعلب جعل روح المنافسة والعصبية تستعر بين تلاميذهما، فراح تلاميذ ثعلب بدافع من عصبيتهم ينتقصون من سيبويه والمبرد، ويلفقون الروايات عليهما(8). وألف في ذلك العصر كتابان في الخلاف، أوَّلُهُما لثعلب (291هـ)، وسَمَّاهُ "اختلاف النحويين"، والثاني لابن درستويه (347هـ) ردَّ فيه على ثعلب، وقد ضاع هذان المؤلفان في جملة ما ضاع من تراثنا العربي.

وما إن جاء القرن الرابع الهجري حتى نجد أن الخلاف قد احتدم بين النحاة بعامة متأثراً بالدراسات الفقهية والمنطقية، وظهر في هذا القرن عددٌ من المصنفات التي تُعنى بالخلاف النحوي، فالرّمانيّ (384هـ) صنّف كتاب "الخلاف بين النحويين"، وابن فارس (395هـ) صنّف كتاب "اختلاف النحويين"، وأبو جعفر النحاس (338هـ) صنّف كتاب "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين".

ومع بدايات القرن السادس اتّضحَت معالمُ الفروقات بين المذهبين، وغدا لكل مذهب علماء وأنصاره، فصنّف أبو البركات الأنباري "الإنصاف"، ليحشد فيه الكثير من هذه الخلافات مستقيماً من كتب الخلاف التي ظهرت في قرون سابقة، ولا سيما في القرن الرابع.

حاول أبو البركات أن يعرض في "الإنصاف" آراءً لنحاة المذهبين، مبيناً حجج كل فريق، مؤيداً بعضها، ومخالفاً بعضها الآخر، وإن كان في معظم مسائله قد وقف إلى جانب البصريين، إذ ضمّ مصنّفه إحدى وعشرين و مئة مسألة، أيّد الكوفيين في سبع مسائل ليس غير.⁽⁹⁾

أمّا مسائل الكتاب فقد توزعت بين اللغة والنحو والصرف، فبلغ عددُ مسائل النّحو خمساً وثمانين مسألة، وبلغ عددُ مسائل الصرف ثمانين مسائل، أمّا باقي مسائل الكتاب فكانت في اللغة وفقهها. وقد قام الدكتور محمد خير حلواني بدراسة هذه المسائل دراسة متعمقة، مما يجعل الاستزادة في دراستها لا طائل تحته.⁽¹⁰⁾

وما يهمنا من هذه المسائل في هذه الدراسة الشواهد الشعرية التي حشدها أبو البركات في هذه المسائل والتي كان لها الدور الرئيس في تأكيد حجج ذلك الفريق أو تنفيدها.

منهج أبي البركات في الاحتجاج بالشاهد الشعري

ضمّ الإنصاف عدداً كبيراً من الشواهد الشعرية إذ بلغ عددها شاهدين وخمسمئة ، ما عدا المكرر منها؛ الذي بلغ ثلاثين شاهداً، بيد أن أول ما يلاحظ في هذه الشواهد غيابُ المنهج الواحد في عرض هذه الشواهد، ففي حين حشد في مسألتين اثنتين وستين شاهداً،⁽¹¹⁾ نراه في مسائل أخرى اكتفى بشاهدٍ واحدٍ، بل هناك سبع وعشرون مسألة لم يحتج فيها بأيّ شاهد شعري، ولا سيما المسائل التي نجم الخلاف فيها عن الجدل الفلسفي، ومن الملاحظ أن كثيراً من هذه الشواهد التي كان يذكرها في سياق المسألة الواحدة لم تكن جميعها متعلقةً بالمسألة نفسها، فهو يعرض عدداً من الشواهد التي تؤيّد رأي ذلك الفريق أو تفنّده، وخلال ذلك يعرض عدداً من الشواهد ليس على صلة وثيقة بهذه المسألة، والعلاقة بينها وبين المسألة علاقةً مشابهة، فهي للاستئناس، وليست للاستدلال، ففي حديثه عن منع صرف الاسم المصروفٍ أورد قولَ عدي بن الرقاع العاملي:¹²

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى فُورِيشَ الْمُعْضَلَاتِ وَسَادَهَا

مستدلاً به على منع صرف "قريش" لأنه اسم قبيلة حملاً على المعنى، ومن ثم قال بعد ذلك:

"والحمل على المعنى كثير في كلامهم، واحتج بأربعة شواهد على ذلك، كقول الشاعر":⁽¹³⁾

قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامُرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وقول الأعشى:⁽¹⁴⁾

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمْ الْمُنفَذِينَ شَرَابُهُمْ قَبْلَ إِنْفَازِهِمَا

فهذه الشواهد جاءت شاهداً للحمل على المعنى، ففي الشاهد الأول قال "ذا غربة"، والأصل أن يقول: ذات غربة، فحمل المرأة على معنى الإنسان، وفي الثاني حمل الشراب على معنى الخمر. فهذه الأبيات لا علاقة لها بمنع الاسم المصروف من الصرف إلا من خلال المشابهة في الحمل على المعنى.⁽¹⁵⁾

وثمة شواهد أوردتها للاستئناس فحسب، أو لتوضيح معنى كلمة، ولا علاقة لها البتة بالمسألة، ففي معرض حديثه عن ندبة النكرة والأسماء الموصولة قال: "وَأَمَّا مَا حَكُوهُمِنْ قَوْلِهِمْ: "وَأَمَّنْ حَقَرٌ بِئِرٍ زَمَزَمَاهُ"، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، على أننا نقول: إنما جاء هنا مع شذوذه لأنه كان معروفاً، وهو عبد المطلب... وله يقول خويلد بن أسد:⁽¹⁶⁾

أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسُوءٍ إِلَيْكَ ابْنُ سَلْمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمَزَمٍ
حَفِيرَةُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ وَرَكُضِ جَبْرِيلَ عَلَى عَهْدِ آدَمِ

مصادر الشاهد الشعري في الإنصاف

بلغ عدد الشواهد الشعرية في الإنصاف - كما أسلفت - شاهدين وخمسمئة شاهد عدا المكرر منها، ومن خلال البحث عن هذه الشواهد في معاجم شواهد النحو، إذ من غير المعقول أن أخرج شواهد كل كتاب أقوم بدراسة شواهد من جميع كتب النحو توصلت إلى الإحصاء الآتي:

1. عدد الشواهد التي أخذها من كتاب سيبويه ثلاثة وستون و مئة شاهد.
 2. عدد الشواهد التي أخذها من كتابي الفراء " الحدود " و " معاني القرآن " خمسة وستون شاهداً.
 - 3- عدد الشواهد التي أخذها من كتب النحاة واللغويين قبله عدا سيبويه والفراء أربعة وسبعون ومئة شاهد.
 4. عدد الشواهد التي لم أقف عليها في كتب من سبقه من النحاة مئة شاهد.
- والشيء اللافت للنظر كثرة الشواهد التي لم يستعملها أحد من النحاة قبله، إذ بلغت خمس الشواهد التي حشدها في كتابه. وهذه الشواهد بدورها يمكننا أن نوزعها على ثلاثة أقسام:

1. شواهد تقرّد به أبو البركات ولم يستعملها أحد قبله أو بعده، وبلغ عدد هذه الشواهد أربعة وأربعين شاهداً، منها مجهول القائل، كقول الشاعر:⁽¹⁷⁾

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهَيْقِ بِمِطْلِهِ حَتَّى الْمَصْصِيفِ وَيَغْلُو الْقِغْدَانُ
وقول الشاعر⁽¹⁸⁾:

لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكِ وَتَجْعَلِينَ اللَّذَّ مَعِيَ فِي اللَّذِّ مَعَكِ
وقول الشاعر⁽¹⁹⁾:

وَلَمَّا أَنْ تَحْمِلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابَا
وقول الشاعر⁽²⁰⁾:

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ (م) فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يَخُذُ
ومنها عشرون شاهداً عُرف قائلها، نحو قول عبده بن الطبيب⁽²¹⁾:

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخِيَّةٍ وَفَارَ لِقُومٍ بِاللَّحْمِ الْمَرَايِلُ
وقول طرفة⁽²²⁾:

ولا تَجْعَلْنِي كَامرئِ لَيْسَ هُمُّهُ كَهَمِّي ولا يُغْنِي غَنائي وَمَشْهَدِي
وقول مزاحم العقيلي: (23)

كلانا يا يَزِيدُ يَحِبُّ لَيْلِي بفي وفيكَ مِنْ لَيْلِي الثُّرابِ
وقول الكميت: (24)

ألا يا اسلمي يا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ ألا يا اسلمي خُيِّتَ عني وَعَنْ صَخْبِي

2. شواهد لم يستعملها من النحاة سوى أبي البركات، واستعملها من بعده مصنفو معاجم اللغة كابن منظور، وعدد هذه الشواهد تسعة عشر شاهداً، منها:

قول إياس بن مالك: (25)

كلا ثَقَلَيْنَا واثِقٌ بَغْنِيمةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ ما هُوَ قَادِرُ
وقول لبيد: (26)

بَكَرَتْ بِهِ جَرَشِيَّةٌ مَقْطُورَةٌ تَروِي المَحَاجِرَ بازِلٌ غُلُومُ
وقول ابن دارة: (27)

يا لَغْنَةً اللهِ على أَهْلِ الرِّقَمِ أَهْلِ الحَمِيرِ وَالوَقِيرِ وَالْخَزَمِ

3. شواهد لم يستعملها أحد من النحاة قبل أبي البركات، وأخذها النحاة بعده واحتجوا بها، وعدد هذه الشواهد ثمانية وثلاثون شاهداً منها:

قول صخر الغي: (28)

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا والقُومُ صَيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمَدُوا
وقول ابن مقروم الضبي: (29)

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعِلامٌ أَرَكِبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ
وقول أبي صخر الهذلي: (30)

فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كُفِّتُ بِكُمْ ثُمَّ افْعَلِي ما شِئْتُ عَنْ عِلْمِ

من هذا الإحصاء نخلص إلى أن أبا البركات نحا في كتابه منحى تعليمياً، يدل على ذلك غزارة الشواهد التي حشدها في كتابه، إذ كان يحتج لمسألة واحدة بشواهد كثيرة حينما يظن أن هذه المسألة صعب فهمها من طلابه، فأكثر من الشواهد لترسيخ هذه المسألة في أذهان المتعلمين. وهذه الشواهد نقبت عنها في مصنفات كثيرة، منها ما هو في اللغة والنحو، ومنها ما هو غير ذلك. وأضاف - فيما أظن - قرابة مئة شاهد إلى شواهد النحو التي كانت معروفة في زمنه، بيد أن بعض هذه ظل حبيساً في كتابه، ولم يتطرق إليها النحاة من بعده، شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحاة.

أبو البركات وعصر الاحتجاج:

حاول أبو البركات أن يحصر الشواهد التي ضمّنها كتابه داخل الحدود الزمانية والمكانية التي وضعها النحاة قبله. لكنّه لم يقيّد بهذه الحدود تقييداً تاماً، إذ سار في بعض شواهد على سنن أستاذه ابن السجري ومن قبله الفارسي اللذين خرّقا هذه الحدود واحتجوا بشواهد لشعراء مولّدين، بيد أن حكمنا هذا يفتقد إلى الدقة؛ لأنّ هناك الكثير من شواهد ما زال مجهول القائل. ويحتمل أن يكون بعضها من خارج عصر الاحتجاج، أما الشواهد التي نسبها في كتابه فهي كلها لشعراء نص النحاة على

الاحتجاج بأشعار، ولم أقف إلا على شاهد واحد اختلف العلماء في نسبته، فمنهم من نسبته إلى شعراء من عصر الاحتجاج، ومنهم من نسبته إلى بعض الشعراء المولدين، وهو قول الشاعر: (31)

يَا مِمَّا أَمِيلُ غَزَلَنَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَوْلِيَا نَكُن الضَّالَّ وَالسَّامِرُ

الذي علّق عليه البغدادي بقوله: "هو لعلي بن محمد المغربي، وهو متأخر فلا يصح الاحتجاج به"، (32) إن قول البغدادي يفتح نافذة للشك ببعض الشواهد المجهولة التي احتج بها أبو البركات في كتابه، ولا سيما تلك الشواهد التي تقرد بها، فربما تكون لبعض الشعراء المحدثين، وأغفل أبو البركات نسبتها تحرجاً، كما فعل غيره من النحاة الذين كان يشعرون بالحرص من الاحتجاج بأشعار المولدين.

أبو البركات ومشكلات الشاهد الشعري

لم تخلُ الشواهد الشعريّة التي ضمّها الإنصاف من تلك المشكلات التي تصيب الشاهد الشعري، ويعدّ أبو البركات من أوائل النحاة الذين تعرضوا لهذه المشاكل صراحة في كتابه جدل الإعراب، إذ أورد الكثير من أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل. ولهذا كان متشدداً في قبول الشواهد، فطعن في الكثير منها، وأسقط الاحتجاج بها مخالفاً غيره من النحاة ممن سبقوه أو جاؤوا بعده، ومع ذلك لم تخل شواهد من هذه المشكلات، حتى غدا أبو البركات أنموذجاً للنحاة المتناقضين مع أنفسهم، ولا سيما مشكلتين أساسيتين، وهما مشكلة الجهل بالقائل، ومشكلة تعدد الرواية.

1. الشاهد المجهول القائل:

يتضح تناقض أبي البركات مع نفسه في هذه المشكلة حينما أسقط غير شاهد لأنه مجهول القائل، واحتج في الوقت نفسه بكثير من الشواهد المجهولة حتى يومنا هذا، فقد ضمّ كتابه -كما بينت- خمسمئة وشاهدين، نسب منها مئة وثلاثة وعشرين شاهداً، منها أربعة شواهد نسبها إلى القبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، كقوله في مسألة "العامل في الخبر بعد ما" النافية: "ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وكقولنا: "كفى بالله نصيراً"، ولو حذف حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيداً، وكفى الله نصيراً، بالرفع، كما قال رجل من الأزد:

لَمَّا تَعَيَا بِالْقُلُوصِ وَرَحَلَهَا كَفَى اللَّهُ كَعْباً مَا تَعَيَا بِهِ كَعْبُ (33)

أما القسم الأكبر من شواهد، فقد أغفل نسبته، متبعاً نهج من سبقه من النحاة في عدم الاهتمام بنسبة الشاهد متناسياً أن معظم من سبقه، خلا المبرد لم يجعل من الجهل بالقائل نهجاً في الطعن بالشاهد وإسقاطه كما فعل هو.

إنّ الأسلوب الذي اتبعه أبو البركات تجاه هذه المشكلة جعلته يردّ الكثير من حجج الكوفيين؛ لأنها انكأت على شواهد مجهولة القائل، ففي مسألة "إضافة النيف إلى العشرة" ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مستدلين بقول الشاعر:

وَكُلِّفَ مِنْ غَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بُنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبَّتِهِ

فرد عليهم بقوله: "وأما الجواب عن كلام الكوفيين: أما ما أنشدوه... فلا يعرف قائله ولا يؤخذ به". (34)

وأما في مسألة "الميم" في "اللهم" أعوض من حرف النداء أم لا" فقد ذهب إلى أنّ "الميم" ليست عوضاً من "يا" التي للتنبيه، واحتجوا بقول الشاعر: (35)

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

ويقول الشاعر: (36)

وَمَا عَلَيَّكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا صَايِتٍ أَوْ سَبَحْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا

ويقول الشاعر: (37)

غَفَرْتُ أَوْ عَذِبْتُ يَا اللَّهُمَّ

حيث جمع الشعراء في هذه الشواهد بين "الميم" و"يا"، ولو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما، لأنَّ العوض والمعوّض لا يجتمعان. ورد الأنباري على الكوفيين بقوله: "وهذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة". (38)

وفي مسألة "الفصل بين المتضايين بغير الظرف والجار والمجرور" جَوَزَ الكوفيون ذلك واستدلوا بقول الشاعر: (39)

فَرَجَّجْتُهُمَا بِمَرْجُومَةٍ زَجَ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
وقول الشاعر: (40)

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ضُؤُورَهَا
وقول الطرماح: (41)

يُطْفَنُ بِحَوْزِي الْمَرَاتِعَ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَسِيِّ الْكَثَائِنِ
وقول الشاعر: (42)

فَأَضْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

فردَّ عليهم أبو البركات قائلاً: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه، فهو مع قلّته لا يُعَرَّفُ قائله، فلا يجوز الاحتجاج به". (43)

وأرى أنَّ أبا البركات قد وقع في الوهم، فإذا سلّمنا أن الشاهدين الأولين مجهولا القائل، فإن الشاهد الثالث ينسب إلى الطرماح، (44) وليس مجهولاً. وهناك غير شاهد في المسألة نفسها معروف قائله كقول عمرو ابن كلثوم: (45)

وَحَلَّقُ الْمَآذِي وَالْقَوَانِسَ فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادِ الدَّائِسَ
وقول أبي جندل الطهوي: (46)

يَفْزُكُنْ حَبَّ السِّنْبِلِ الْكَثَافِجَ بِالْقَاعِ فَرَكِ الْقَطْنِ الْمَحَالِجِ

وثمة وَهْمٌ آخر وقع فيه أبو البركات إذ نسب إلى الكوفيين جميعاً جواز ذلك، غافلاً عن ردّ الفراء رواية البيت الأول، إذ قال في معاني القرآن: "تحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فَرَجَّجْتُهُمَا مَتَمَكْنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

هذا باطل، والصواب زج القلوص أبو مزادة" (47) وأغفل قول ثعلب الذي علّق على الشاهد بقوله: "لا يجوز إلا في الشعر". (48) فمنَّ من الكوفيين قال ذلك إذن؟

وفي مسألة "هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً" زعم أبو البركات أن الكوفيين أجازوا ذلك مستدلين بقول الشاعر (49):

قَدْ صَرَتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وردّ عليهم بأنَّ "البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به" (50) وبالعودة إلى مصادر الكوفيين على قلّتها، لم أجد فيها هذا الشاهد، فمن أين أتى أبو البركات بهذا الشاهد؟ ومن من الكوفيين جَوَزَ ذلك؟ وماذا يقول في قول شبيب بن خويلد (51)

رَحَرْتُ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيهَا
وقول العرجي: (52)

قَلْبُتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهِجِ
وقول الشاعر: (53)

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا تَحْمَلَنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

فهذه الشواهد كلها تؤكد جواز تأكيد النكرة، فهل كان أبو البركات على جهل بهذه الشواهد، أم أنه لم يجد ما يطعن هذه الشواهد، فأحجم عن ذكرها.

فإذا كان أبو البركات يطعن في الشواهد المجهولة فلماذا لم يسقط قول الشاعر: (54)

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وقول الشاعر: (55)

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارِ
وقول الشاعر: (56)

عَلَّمَ الْقَبَائِلَ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدٌ بْنُ عُطَّارٍ

وهذه الشواهد كلها احتج بها في كتابه، وهي مجهولة القائل، إما لأنها وردت في كتاب سيبويه، وإما لغاية أخرى لم يفصح عنها، وهي تعصبه للبصريين.

مما سبق نخلص إلى أن أبا البركات لم يكن ذا نهج ثابت حيال مشكلة الشاهد المجهول القائل، فقد أسقط الكثير من الشواهد المجهولة التي زعم أن الكوفيين استدلو بها، وفي الوقت ذاته استدل لنصرة البصريين بغير شاهد مجهول القائل، مما يدل على تناقضه مع نفسه، وأن منهجه لم يكن علمياً قوياً، بل كان الهوى والعصبية هما المسيطران على نهجه، وظهر هذا بوضوح في موقفه من الشاهد المتعدد الرواية.

2- الشاهد المتعدد الرواية:

لم يكن موقف أبي البركات اتجاه هذه المشكلة بأفضل من موقفه من الشاهد المجهول القائل، إذ كان تعدد الرواية من المطاعن التي تسقط الاحتجاج بالشاهد الشعري، وتبعاً لذلك أسقط غير شاهد من الشواهد التي زعم أن الكوفيين استدلو بها.

ففي مسألة "الفصل بين كم" الخبرية وتمييزها" زعم أن الكوفيين جَوَزُوا ذلك مستدلين بقول أنس بن زعيم: (57)

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعِلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
وقول الفرزدق: (58)

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَاعِ

فرد عليهم قائلاً: "الرواية الصحيحة مقرفة بالرفع.. فلا يكون فيه حجة، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر" (59) ومما يدعو إلى العجب في ردّه أن سيبويه قال معلقاً على البيت الأول: "ويجوز في قول الشاعر: الجر والرفع والنصب، كما قال: (60)

كَمْ فِيهِمْ مَلَكٌ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي

وقال:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدٍ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَاعِ" (61)

وإذا كان سيبويه قد جَوَزَ الجرَّ والرفعَ والنَّصَبَ ولم يعترض أحد عليه، فلماذا الاعتراض من أبي البركات وإصاق جواز ذلك بالكوفيين؟، وكيف له أن يسقط الشاهدين اللذين احتج بهما سيبويه؟

وفي مسألة "أن" المصدرية محذوفة" زعم أنَّ الكوفيين جَوَزُوا ذلك محتجين بقول طرفة:⁶²

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي

فرد عليهم قائلاً: "الرواية عندنا الرفع؛ وهي الرواية الصحيحة. وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال "أن" مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بـ(أن) فنصب على طريق الغلط".⁽⁶³⁾ فإن كان أبو البركات أسقط الاحتجاج بالشاهد لوجود رواية أخرى له، فماذا يمكن أن يقول في الشاهد الثاني الذي استدل به الكوفيون، وهو قول:⁽⁶⁴⁾

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خَبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهَنْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

فالعلماء كافة متفقون على رواية النصب في "أفعله" قال سيبويه: "حملة على "أن"؛ لأن الشعراء قد يستعملون "أن" ههنا مضطرين كثيراً، والأعلم الشنتمري قال: "الشاهد فيه نصب أفعله بـ أن مضمرة".⁽⁶⁵⁾

وفي مسألة "مجيء" كما" بمعنى "كيما" زعم أنَّ الكوفيين جَوَزُوا النصب بـ "كما"، ولا يمنعون جواز الرفع محتجين بقول صخر الغي:⁶⁶

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا وَالْقَوْمُ صَيِّدٌ كَأَنَّهُمْ رَمَدُوا

ويقول عمر بن أبي ربيعة:⁽⁶⁷⁾

وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَاهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

ويقول رؤبة:⁽⁶⁸⁾

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

ويقول عدي بن زيد العبادي:⁽⁶⁹⁾

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تَحْدَثُهُ عَنْ ظَهْرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلَا

ويقول أوس بن حجر:⁽⁷⁰⁾

يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ كَمَا لِأَخَافُهُ تَشَاوُسَ رَوِيدٍ إِنْنِي مَنْ تَأْمَلُ

ورد عليهم بقوله: "أما البيت الأول فلا حجة فيه؛ لأنه روي "كما أخفرها" بالرفع. وكذلك رواه الفراء من أصحابكم، وأختار الرفع، وهو الرواية الصحيحة. وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنَّ الرواية: "لكي تحسبوا أن الهوى..." وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنَّ الرواية فيه بالتوحيد "لا تظلم الناس كما لا تظلم..." وأما البيت الرابع فليس فيه حجة، لأنَّ الرواة اتفقوا على أنَّ الرواية بالرفع... ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل الصَّبِّي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً".⁽⁷¹⁾

فأي تكلف وصل إليه أبو البركات ليسقط هذه الأبيات، ولينكر رواية المفضل الصَّبِّي المشهود له بالعدل والصدق.

وثمة قضية مهمة في هذه المسألة؛ وهي أنَّ الكوفيين يرون أنَّ "كما" قسم قائم برأسه ناصبة للفعل المضارع لدالاتها على التعليل.⁽⁷²⁾ وليست مخففة من "كيما" مثلما نقل عنهم أبو البركات، وأما القول بأنها مخففة فهو مذهب الفارسي،⁽⁷³⁾ ونسب إليهم أيضاً أنهم احتجوا بقول عدي على نصب الفعل بعد "كما"، وهو عكس ما أجمع عليه نحاة الكوفة في مصنفاتهم؛ فمن أنه إذا

فُصل بين "كما" والفعل، ارتفع الفعل، وقد نصّ ثعلبٌ وهو من أئمتهم على أنّ الرواية بالبيت هي الرفع، وقال: "وزعم أصحابنا أنّ "كما" تنصب فإذا حيل بينهما رفعت". (74)

ومما يظهر حالة التناقض التي وقع فيها أبو البركات دفاعه عن أبيات لها رواية أخرى، فحينما ناصر الكوفيين في جواز منع الاسم المصروف من الصرف، قال في بيت العباس بن مرداس الذي احتج به الكوفيون: (75)

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَان مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

"ولا يجوز أن يقال: إن الرواية: "يفوقان شيخي في مجمع"؛ لأننا نقول: الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها". (76)

وثمة مفارقة أخرى في موقف أبي البركات أنه احتجّ بغير شاهد، له رواية ثانية؛ ليدحض قول الكوفيين، وبهذه الرواية يسقط موضع الاستشهاد، ففي مسألة "العامل في خبر إن" احتج بقول الأعشى: (77)

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَانَ (م) أَلْفَهُ وَأَعَصِيَهُ فِي الْخَطُوبِ

على إضمار ضمير الشأن في "إن"، وهذا البيت روي في الديوان: "مَنْ يَلْمَنِي..." ولا شاهد فيه. واحتج بقول الفرزدق:

(78)

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

على إضمار ضمير الشأن في "لكن" وروي هذا البيت "ولكن زنجياً... فلا شاهد فيه". (79) فما قوله في هذه الشواهد، وهل الرواية الصحيحة ما رواه ما أنه لم يعلم بالرواية الأخرى؟.

نخلص مما سبق أنّ أبا البركات قد تأثر بالمبرد كثيراً في نظريته إلى مشكلات الشاهد الشعري، وهو في أسلوبه هذا تعوزه الدقة، وقد أجمع الكثير من العلماء على صحة جميع روايات البيت إن كانت صادرة عن عربي فصيح وثقة، فهل الروايات التي أسقطها مروية بلسان أعجمي، أم أنّ عصبية هي التي دفعته إلى ردّ الرواية برواية أخرى، من دون أن يدل على صحة الرواية التي تمسك بها من دون غيرها. وأظن أنّ عصبية هي الدافع الأول والأخير في كل ما قاله في هذه الشواهد، ولا سيما الشواهد التي تخالف ما يذهب إليه، فوصل إلى ما وصل إليه من تناقض في الأحكام واضطراب في النهج والأسلوب.

الضرورة الشعرية لدى أبي البركات الأنباري:

من خلال دراسة الإنصاف يمكننا أن نقول: إنّ مفهوم الضرورة لدى أبي البركات لم يخرج عما كان عليه عند سيبويه وسائر البصريين، فهو خروج على الكثير الشائع، شريطة أن يُرَاعَى فيها أصلٌ يلجأ إليه في لغة الشعر، وقد أخذ عبارة سيبويه نفسها في تعريفه للضرورة، إذ قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً". (80)

وقد تابع المتقدمين من النحاة البصريين في نظريته إلى الضرورة، فالضرورة لا تجوز الرد إلى غير الأصل، والضرورة لا يجوز القياس عليها، لأنّ الشاعر لا يسلكها إلا مضطراً، وليس في اختيار الكلام، (81) واستناداً إلى هذا الفهم ردّ الكثير من الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون فقال في قول العجاج: (82)

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِي

"وتقديم الاستثناء فيه ضرورة، فلا يكون فيه حجة". (83)

وقال في إسكان ميم "لم": لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في اختيار الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة، فلا يكون فيه حجة، قال الشاعر: (84)

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ أَسْلَمْتَنِي لَهُمْ مِمْ طَارِقَاتٍ وَذَكَرُ؟

وكما قال الآخر: (85)

يَا أَسْدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً؟ لَوْخَا فَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمُهُ

فسكن "لم" للضرورة تشبيها لها بما يجيء من الحروف على حرفين منهما ساكن، فلا يكون فيه حجة". (86)
وكان أبو البركات وإعياً الفرق بين الشذوذ والضرورة، وإن ساوى بينها في عدم القياس عليهما، فقد حصر الضرورة في الشعر، ولا تأتي في اختيار الكلام أبداً؛ وإن جاءت فهي شاذة، وقد بين ذلك في معرض تعليقه على قول ذي الخرق الطهوي: (87)

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جَحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّغُ

"أدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ؛ لشذوذه قياساً واستعمالاً، فذلك ههنا، وإنما جاء لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها... ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة فذلك ههنا، فسقط الاحتجاج به". (88)

وقال في مسألة العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد إنَّ الكوفيين جوزوا ذلك مستدلين بقول عمر بن أبي ربيعة: (89)

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهْر تَهَادَى كَعَجَاجِ الْفَلَا تَعْتَفْنَ رَمْلًا

وقول جرير: 90

وَرَجَا الْأَخِي طَلَّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْلَاهُ لَيْنَالَا

وردَّ عليهم قائلًا: "وأما ما أنشدوه فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه، على أننا نقول: إنما جاء ههنا لضرورة الشعر؛ والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون فيه حجة". (91)
الشاهد الشاذ والنادر لدى الأنباري

لم يكتف أبو البركات بمشكلات الشاهد الشعري السابقة في ردِّ الشواهد التي احتج بها الكوفيون، بل اتكأ على مصطلحين آخرين في ردِّ الشواهد التي يعجز عن ردِّها من خلال المشكلات السابقة، وهما مصطلح الشذوذ ومصطلح الندرة، وقد أنكر أكثر من ثلاثين شاهداً احتج بها الكوفيون لأنها شاذة أو نادرة، ومن ذلك: قول طرفة: 92

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّتُوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُ هُمْ سِرْبَالُ طَبَاخِ

الذي احتج به الكوفيون على جواز التعجب من البياض والسواد. فردَّ عليهم أبو البركات قائلًا: "أما احتجاجهم بقول الشاعر "فأنت أبيضهم سربال طباخ" فلا حجة فيه من وجهين، أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به". (93)
وقول الشاعر: (94)

لَا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِيكَ أَوْ أَطِيرَا

الذي احتج به الكوفيون على ضعف عمل "إنَّ"، حيث نصب الفعل المضارع "أهلك" بعد "إذن" الذي هو حرف جواب ومسبوق بـ "إنَّ". ورد عليهم أبو البركات قائلًا: "وأما قولهم الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر... قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ هذا شاذ، فلا يكون فيه حجة". (95)
وقول الشاعر: 96

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

الذي احتج به الكوفيون على زيادة اللام في خبر "لكن". وردّه أبو البركات بقوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: "ولكنني من حبها لعميد" فهو شاذ، لا يؤخذ به لقلته وشذوذه. وهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر "إن" وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ، لا يقاس عليه". (97)

وفي مسألة "توكيد النكرة توكيداً معنوياً" زعم أن الكوفيين جوزوا ذلك واحتجوا بعدة شواهد. فردّ عليهم قائلاً: لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادّعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناها أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز". (98)

والسؤال الذي ينبغي الوقوف عنده في هذا السياق، ماذا يعني الشذوذ أو القلة في ذهن أبي البركات؟ فالنحاة جميعهم اختلفوا في حدّ الشاذ ومقداره، وتكلموا عليه طويلاً من دون أن يصلوا إلى اتفاق كما اختلفوا في حدّ المطرد الذي يصح القياس عليه، وقد حاول ابن جني أن يميّز بين المطرد والشاذ، فقال: "جعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما". (99)

ومن ثم قام بعد ذلك بتقسيم الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، كان الرابع منها: الشاذ في القياس والاستعمال معاً، فقال فيه: "لا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته إلا على وجه الحكاية". (100)

وقد حاول ابن هشام أن يوازن بين المطرد والشاذ، فقال: "أعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء؛ لكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون إلى ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه". (101)

لقد اتفق النحاة على أن ما يقاس عليه هو الكثير المطرد، فإن قلّ الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه، فإن كان المنطوق قليلاً، فإنّه يقاس عليه عند جميع النحاة". (102)

وأمام هذا الاختلاف على حدّ الشذوذ والقلة والندرة وجد أبو البركات متسعاً للرد على الكوفيين، فهو لم يضع حداً معيناً للحكم على الشاهد بالشذوذ أو بالقلة، ففي مسألة جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع الذي جوزه الكوفيون، واحتجوا بعدد من الشواهد التي تؤكد صحة مذهبهم، قال أبو البركات: وأما ما أنشدوه فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه". (103)

وفي مسألة مجيء "كما" بمعنى "كَيْما" رد على الكوفيين بقوله: "لو صحّ ما رووه من هذه الأبيات فلا يخرج ذلك عن حدّ الشذوذ والقلة". (104)

ونخلص مما سبق إلى أن حدّ الشذوذ عائم لدى أبي البركات، وليس له ضابط محدد فقد جعله معولاً يهدم فيه الشاهد الذي لم يوافق هواه؛ إذا خلا هذا الشاهد من المشكلات السابقة، أعني الجهل بالقائل وتعدد الرواية أو الضرورة، وإذا لم يستطع أن يفعل ذلك أيضاً كان يلجأ إلى أسلوب آخر؛ هو أسلوب التأويل.

أبو البركات والتأويل النحوي

اتباع أبو البركات أسلوب التأويل النحوي حين لم يجد سبيلاً لرد الشاهد الذي لا يتوافق مع مذهبه، وقد بين ذلك بعد أن عرض عدة شواهد احتج بها الكوفيون على جواز مدّ المقصور، فقال: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين.. الأبيات إلى آخرها

فلا حجة فيها، لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه".⁽¹⁰⁵⁾

وتأويله للشواهد كثير في كتابه، فلا تكاد تمرّ مسألة من المسائل التي ينكر فيها شاهداً لأهل الكوفة إلا كان له مثل هذا الموقف،⁽¹⁰⁶⁾ متخذاً قاعدة تقول: "إذا كان الشاهد يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجة".⁽¹⁰⁷⁾

ومن الأبيات التي أسقطها متبعاً أسلوب التأويل، قول الأعشى:⁽¹⁰⁸⁾

وَإِنْ أَمَرْتُ أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةً وَيِيْدَاءَ سَمَلَقُ
لَمَحْقُوقَةً أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانِ مَوْفَقُ

الذي احتج به الكوفيون على عدم جواز إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، فقال أبو البركات: "لا حجة لهم فيه، لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: "لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية، فقد سقط الاحتجاج به".⁽¹⁰⁹⁾ وقول الشاعر:⁽¹¹⁰⁾

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ إِنْ ي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
يَشْتُونَ خَيْرًا وَيَمَجِدُونَكَ

الذي احتج به الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل. وردّه أبو البركات بقوله: "فلا حجة لهم فيه من وجهين؛ أحدهما: أن قوله "دلوي" ليس هو في موضع نصب، وإنما هو في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ مقدر... والثاني أنا نسلّم أنه في موضع نصب، ولكنه لا يكون منصوباً بـ "دونك" وإنما هو منصوب بتقدير فعل".⁽¹¹¹⁾ فأى تكلف وتمحّل سلك أبو البركات في إسقاط هذا الشاهد، أليس هناك قاعدة نحوية تقول إذا اجتمع وجهان أحدهما يحتاج إلى تقدير والآخر لا يحتاج إلى تقدير فعدم التقدير أولى. فلماذا قدرّ مبتدأ، وقدرّ فعلاً في حين أن الكوفيين لم يقدروا شيئاً.

ومن التكلف القبيح الذي اتبعه أبو البركات، ما قاله في مسألة العطف على الضمير المخفوض، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك دون إعادة الخافض واحتجوا بقول الشاعر:¹¹²

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقول العباس بن مرداس:⁽¹¹³⁾

أَكْرَرْتُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سَوَاهَا

وقول مسكين الدارمي:¹¹⁴

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غَوِطٌ نَقَانِيفُ

وقول الشاعر:⁽¹¹⁵⁾

هَلَا سَأَلْتُ بَنِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمِ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ

فرد أبو البركات هذه الشواهد بقوله: "وأما قول الشاعر: "فاذهب فما بك والأيام من عجب" فلا حجة فيه لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"، وأما قول الآخر: "أفيها كان حتفي أم سواها" فلا حجة فيه أيضاً، لأنّ "سواها" في

موضع نصب على الظرف، وليس مجروراً على العطف، لأنها لا تقع إلا منصوبة على الظرف". وأما قول الآخر: "وما بينها والكعب غوطً نفافً" فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير "بين" مرة أخرى، فكأنه قال: ما بينها وبين الكعب فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها... وهذا هو الجواب عن قول الآخر: وأبي نعيم ذي اللواء ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادّعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه".⁽¹¹⁶⁾ فأَيُّ

تكلف وتمحلّ بعد هذا القول، فماذا يقول في قول الشاعر:⁽¹¹⁷⁾

بنا أبداً لا غَيْرِنا تُدْرِكُ المنى وتُكْشِفُ غمَاءَ الخطوبِ الفواح

فقد عطف الشاعر "غير" بحرف العطف "لا" على الضمير المتصل "نا" المجرور بالباء. وماذا يقول بقول الشاعر:⁽¹¹⁸⁾

إذا أَوْقَدُوا ناراً لِحَرْبٍ عُدُوهم فقد خابَ مَنْ يَضْلِي بها وسَعِيرها

فقد عطف الشاعر "سَعِيرها" على الضمير المتصل "هاء" المجرور بالباء.

فهذه الأبيات وغيرها تخرُجُ شواهد الكوفيين على حدّ الشذوذ القلّة. وتبيّن أنّ أبا البركات كان متحاملاً على نحاة الكوفة من دون وجه حقّ، هدفه إسقاط حججهم ما دامت خالفت حجج البصريين، مع أنّ كثيراً من البصريين وافق الكوفيين في هذه المسألة مثل "يونس" والأخفش وقطرب.⁽¹¹⁹⁾

نتائج البحث:

- 1- اتضح تناقض أبي البركات مع نفسه في مشكلة الشاهد المجهول القائل، حينما أسقط غير شاهد لأنه مجهول القائل، واحتج في الوقت نفسه بكثير من الشواهد المجهولة حتى يومنا.
- 2- وقع أبو البركات في حالة تناقض جليّة أمام الشاهد المختلف في روايته، فدافع عن أبيات وأسقط أبياتاً، وكلها لها غير رواية.
- 3- تابع المتقدمين من النحاة البصريين في نظريته إلى الضرورة، فالضرورة لا تجوّز الرد إلى غير الأصل، والضرورة لا يجوز القياس عليها، لأنّ الشاعر لا يسلكها إلا مضطراً، وليس في اختيار الكلام،
- 4- كان أبو البركات واعياً للفرق بين الشذوذ والضرورة، وإن ساوى بينها في عدم القياس عليهما، فقد حصر الضرورة في الشعر، ولا تأتي في اختيار الكلام أبداً؛ وإن جاءت فهي شاذة، وغدا حدّ الشذوذ عائماً لديه، وليس له ضابط محدد، فقد جعله معولاً يهدم فيه الشاهد الذي لم يوافق هواه.
- 5- اتبع أبو البركات أسلوب التأويل النحوي حين لم يجد سبيلاً لردّ الشاهد الذي لا يتوافق مع مذهبه.

نخلص بعد هذا إلى أنّ أبا البركات لم يكن ذا منهج قويم في نظريته إلى الشاهد الشعري، وجعل هو نفسه هو المسيطر في حكمه على الشاهد الشعري، فإذا أراد إسقاط شاهد، فلن يألو جهداً في سبيل ذلك، ولم يقف عند ذلك، بل هناك الكثير من الآراء التي ألصقتها بالكوفيين، وهم بريئون منها، وتتعارض مع ما جاء في مصنفاتهم.⁽¹²⁰⁾ وقد صدق د. محمد خير الحلواني حين قال: "إنّ كتاب الإنصاف لا يقدّم صورة صحيحة عن الخلاف بين المذهبين".⁽¹²¹⁾ وأستطيع أن أختم ذلك بقولي: إنّ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين يفتقر إلى العدل والإنصاف.

ثبت المصادر والمراجع

• ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس. القاهرة، ط1، 1404هـ-

1984م.

- الإشارة والتعيين في تراجم النحاة واللغويين، اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب. شركة الطباعة السعودية، الرياض 1406، 1986م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال)، دار المعارف، حلب، لاط، لات.
- أمالى ابن الشجري، (هبة الله بن علي)، دار المعرفة، بيروت، لاط، لات.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي (علي بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1، 1986.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن ابن محمد الأثاري. ومعه كتاب [الانتصاف من الإنصاف]، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لاط، لات.
- الإيضاح العضدي: الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. دار التأليف، مصر، لاط، 1969م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال)، دار الفكر، ط2، 1979م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب[شرح شواهد سيبويه]، الأعم الشنتمري (يوسف بن سليمان). على ذيل كتاب سيبويه (ط. بولاق)، 1316هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986.
- تذكرة النحاة، أبو حياة محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية، مصر، لاط، لات.
- الحماسة البصرية: علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بروت، ط3، 1983م.
- الحماسة الشجرية: (هبة الله بن علي). تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط1، 1970م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1981م، وطبعة دار صادر، بيروت، وهي المقصودة عند الإطلاق.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
- الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محمد خير الحلواني. حلب، ط1، 1974م.

• دمية القصر: الباخريزي (علي بن الحسن)، تحقيق ودراسة: محمد التونجي. مؤسسة دار الحياة، دمشق، ط1، 1391هـ-1971م.

• ديوان الأعشى: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين. دار النهضة العربية، بيروت، لاط، 1972م.

• ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ط3، لات.

• ديوان أمية بن أبي الصلت: تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1972م.

• ديوان أنس بن زنيم: ضمن "شعراء أمويون".

• ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر ودار بيروت، ط1، 1380هـ-1960م.

• ديوان جميل بثينة: جميع وتحقيق حسين نصار. دار مصر للطباعة، القاهرة 1967م.

• ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح.

• مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982م.

• ديوان رؤية بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980م.

• ديوان طرفة بن العبد: شرح: الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية،

دمشق، 1395هـ-1975م.

• ديوان الطرمح: الحكم بن حكيم. تحقيق: عزة حسن. دار الشرق العربي، بيروت، 1995م.

• ديوان العباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م.

• ديوان عبده بن الطبيب = شعر عبده بن الطبيب.

• ديوان العجاج: (عبد الله بن رؤية) رواية وشرح الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، دمشق، لاط، لات.

• ديوان عدي بن الرقاع العاملي: تحقيق: نوري حمودي القيسي ود. حاتم صالح الضامن. مطبوعات المجمع العلمي

العراقي، بغداد، ط1، 1407هـ-1987م.

• ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعبيد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد،

سلسلة كتب التراث، ط2، لاط، لات.

• ديوان العرجي: رواية ابن جني. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيد. الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط1، 1375هـ-1956م.

• ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

• ديوان عمرو بن شأس = شعر عمرو بن شأس.

• ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991م.

- ديوان الفرزدق: همام بن غالب. دار صادر، بيروت، لاط، لات، وهي المرادة عند الإطلاق، وطبعة الصاوي، 1354هـ-1936م.
- ديوان الكميت بن زيد: جميع وتحقيق: د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1417هـ-1997م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: شرح ديوان لبيد.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر، القاهرة، لاط، لات.
- ديوان مزاحم العقيلي (قصيدتان): تحقيق: كرنو، ليدن، 1920
- ديوان الهذلين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1965م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ-1974م.
- شرح أبيات سيبويه: السيرافي (يوسف بن سعيد) دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لاط، 1979م
- شرح أبيات معاني القرآن للفراء ومواضع الاحتجاج بها: د. ناصر حسين علي. دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1416هـ-1995.
- شرح أشعار الهذلين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسن السكري، رواية أبي الحسن علي ابن عيسى بن علي النحوي، عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود شاکر، مكتبة دار العروبة القاهرة، لاط، لات..
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني (علي بن محمد). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955.
- شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي مختون. هجر للطباعة والنشر، مصر، 1410هـ-1990م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط4، 1988م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق: د. إحسان عباس. مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن بري. تحقيق وتقديم عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، لاط 1985.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ورفيقه. الهيئة المصرية للكتاب 1986م.
- والجزء الثاني 1990م.
- شرح المفصل، لأبي البقاء، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ، 2001 م.

- شعر عبده بن الطبيب، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر، بغداد، بلا ط، بلا ت.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي: جمعه وحققه: حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لاط، لات.
- شعر عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط2، 1983م.
- شعراء أمويون: تأليف: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية. بيروت، ط1، 1985.
- _ضحى الإسلام، أحمد أمين. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1934، 2.
- _الضرورة الشعرية للقرظ = ما يجوز للشاعر في الضرورة.
- - الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد). مؤسسة المعارف، بيروت، لاط، لات.
- - الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- - لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القرظ القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، الكويت ودار الفصحى، القاهرة. لاط، لات.
- - مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط5، 1987م.
- - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، 1955م.
- - معاني القرآن، الفراء. تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك وعلى حمد الله. دار الفكر، بيروت 1392هـ - 1972م
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزنة الأدب، دار صادر، لاط، لات.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.
- نزهة الألبا: أبو البركات الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة مصر، القاهرة، لاط، لات.
- نشأة الخلاف في النحويين البصريين والكوفيين، مصطفى السقا. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج91/10- 103، 1958
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس)، دار الكتاب العربي، ط2، 1967
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1327.

¹ أبو البركات الأنباري (513هـ-577هـ = 1119م-1181م) هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين، النحوي؛ من علماء اللغة والأدب والتراجم. سكن بغداد وتوفي فيها. له الكثير من المؤلفات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الإغراب في جدل

- الأعراب، أسرار العربية في النحو، مع الأدلة في علم العربية، الإنصاف في مسائل الخلاف، البيان في غريب إعراب القرآن. انظر في ترجمته في إنباه ارواة 169/2-172، وإشارة التعيين ص 185، وبغية الوعاة 86/2-88.
- (2) نزهة الألبا ص 406، وانظر بغية الوعاة 86/2-88.
- (3) ضحى الإسلام د. أحمد أمين 294/2.
- (4) انظر إنباه الرواة 359/2، ومعجم الأدباء 9796/4.
- (5) مراتب النحويين ص 88.
- (6) مجالس ثعلب ص 52، 722، 215، 260، 301.
- (7) انظر مجالس ثعلب ص 129، 154، 211، 320، 363، 427.
- (8) انظر الخلاف النحوي د. محمد خير الحلواني ص 27 وما بعدها.
- (9) المسائل ذوات الأرقام (10، 106، 101، 97، 70، 26، 18، 10).
- (10) انظر الخلاف النحوي ص 139 وما بعدها.
- (11) المسألة رقم (14) 97/1، والمسألة رقم (70) 493/2.
- (12) ديوان عدي بن الرقاع العاملي ص 93، والكتاب 250/3، وبلا نسبة في الإنصاف 506/2.
- (13) بلا نسبة في الإنصاف 507/2، وشرح المفصل 101/5، ولسان العرب (عمر) 608/4.
- (14) للأعشى في ديوانه ص 121، وأمالى ابن الشجري 159/1، والإنصاف 508/2.
- (15) انظر الإنصاف 506/2-508.
- (16) الإنصاف 363/1.
- (17) الإنصاف 599/2.
- (18) الإنصاف 672/2.
- (19) الإنصاف 86/1.
- (20) الإنصاف 747/2.
- (21) لعبده بن الطبيب في ديوانه ص 73، وبلا نسبة في الإنصاف 29/1.
- (22) لطرفة بن العبد في ديوانه ص 39، والإنصاف 750/2.
- (23) لمزاحم العقيلي في ديوانه ص 25، وبلا نسبة في الإنصاف 443/2.
- (24) للكميت بن زيد في ديوانه 126/1، وبلا نسبة في الإنصاف 110/1.
- (25) لإياس بن مالك في اللسان (قدر) 78/5، وبلا نسبة في الإنصاف 443/2.
- (26) للبيد في ديوانه ص 122، واللسان (حجر) 169/4، و(علكم) 423/12، وبلا نسبة في الإنصاف 780/2.
- (27) لابن دارة في اللسان (خزه) 176/12، وبلا نسبة في الإنصاف 118/1.
- (28) لصخر الغي في شرح أشعار الهذليين 260/1 والإنصاف 585/2 وخزانة الأدب 286/4.
- (29) لابن مرقوم الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 62، وخزانة الأدب 304/2، وبلا نسبة في الإنصاف 536/2 وشرح المفصل 27/4، واللسان (نزل) 657/11.
- (30) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 975/2، والإنصاف 205/1، وشرح المفصل 76/8.
- (31) للمجنون في ديوانه ص 168، وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي في الخزانة 45/1، وللعرجي في ديوانه ص 183، وله في المقاصد النحوية 416/1، ولعلي بن محمد المغربي في الخزانة 94/4... ولكامل المتفقي في دمية القصر للباخرزي ص 29. وبلا نسبة في الإنصاف 127/1، وشرح المفصل 135/5.
- (32) خزانة الأدب 95/4.
- (33) الإنصاف 167/1.
- (34) الإنصاف 110/1.
- (35) الرجز لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1346/3، والمقاصد النحوية 216/4، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب 358/1، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المقتضب 242/4، والإنصاف 341/1، والهمع 178/1.
- (36) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 203/1، والضرورة للقرائز ص 240، والإنصاف 342/1، والخزانة 359/1.
- (37) بلا نسبة في الإنصاف 343/1، ولم أجده في مصدر آخر.
- (38) الإنصاف 345/1.
- (39) بلا نسبة في الخصائص 406/2، والإنصاف 427/2.
- (40) بلا نسبة في الإنصاف 428/2، وخزانة الأدب 413/4.
- (41) ديوان الطرمح ص 486، وبلا نسبة في الإنصاف 429/2.

- (42) لذي الرمة في ديوانه ص 1909، وبلا نسبة في الخصائص 330/1، 293/2، والإنصاف 341/2، والخزانة 252/2.
- (43) الإنصاف 435/2.
- (44) ديوان الطرماح ص 486.
- (45) لعمر بن كلثوم في المقاصد 461/3، وليس في ديوانه.
- (46) المقاصد النحوية 457/3.
- (47) معاني القرآن للفراء 82/2.
- (48) مجالس ثعلب ص 152.
- (7) بلا نسبة في الإنصاف 455/2، وشرح المفصل 44/3، وشرح التسهيل 297/3، والجمع 124/2، والخزانة 357/78، 2/1.
- (50) الإنصاف 456/2.
- (51) لشبيب بن خويلد في لسان العرب (خفق) 81/10، 82 وبلا نسبة في الإنصاف 453/2، وتذكرة النحاة ص 641.
- (52) له في الخزانة 429/2، وبلا نسبة في الكامل 393/1، ومعني اللبيب ص 257.
- (53) بلا نسبة في المقاصد النحوية 93/4، وشرح الأشموني 76/3، والخزانة 357/2.
- (54) بلا نسبة في الكتاب 392/2، وشرح أبيات سيبويه 207/2، والإنصاف 464/2، وشرح المفصل 78/3.
- (55) بلا نسبة في الكتاب 219/2، وشرح أبيات سيبويه 231/2، والإنصاف 118/1، وشرح المفصل 24/2.
- (56) بلا نسبة في الكتاب 250/3، وشرح أبيات سيبويه 326/2، والإنصاف 505/2.
- (57) لأنس بن زعيم في ديوانه ص 113، والمقاصد النحوية 493/4، والخزانة 119/3، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية 10/2، وبلا نسبة في الكتاب 167/2، والمقتضب 61/3، والإنصاف 303/1، والجمع 255/1.
- (58) للفرزدق في الكتاب 168/2، وليس في ديوانه. وله في المقاصد النحوية 492/4، والخزانة 123/3، وبلا نسبة في الإنصاف 304/1، وشرح المفصل 130/4، وشرح الأشموني 82/4.
- (59) الإنصاف 307/1.
- (60) للفرزدق في ديوانه 35/1، وشرح أبيات سيبويه 503/1.
- (61) الكتاب 167/2، 168.
- (62) ديوان طرفة بن العبد ص 32، والإنصاف 560/2، والمقاصد 402/4.
- (63) الإنصاف 565/2.
- (64) لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص 472، وله أو لعامر بن جؤين الطائي في اللسان (جنس) 62/6، ولعامر بن جؤين في الكتاب 307/1، وشرح أبيات سيبويه 337/1، والمقاصد النحوية 401/4، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف 561/2.
- (65) الكتاب 307/1، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري علبذيل كتاب سيبويه (ط. بولاق) 155/1.
- (66) شرح أشعار الهذليين 260/1، والإنصاف 585/2.
- (67) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص 126، ولجميع في ديوانه ص 92 وروي فيه: لكيفا يروا...، وللبليد في المقاصد النحوية 407/4، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 154، والإنصاف 586/2، والخزانة 592/3.
- (68) لرؤبة في ديوانه ص 183، برواية لا تشتم الناس كما لا تشتم... وله في الكتاب 116/3، والمقاصد النحوية 209/4، والخزانة 591/3. وبلا نسبة في الإنصاف 587/2، والجمع 38/2.
- (69) لعدي في ديوانه ص 158، والإنصاف 588/2، والخزانة 287/4، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 154.
- (70) لأوس بن حجر في ديوانه ص 98، وصدره فيه: "رأيت بريدأ يزدريني بعينه" ولا شاهد فيه. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص 155. والإنصاف 589/2.
- (71) الإنصاف 590/2، 592.
- (72) انظر مجالس ثعلب ص 154، 155.
- (73) انظر معني اللبيب ص 235، والاتصاف من الإنصاف 586/2.
- (74) مجالس ثعلب ص 154.
- (75) ديوان عباس بن مرداس ص 84، والإنصاف 499/2، وشرح المفصل 68/1.
- (76) الإنصاف 500/2، 501.
- (77) ديوان الأعشى ص 385، له في الكتاب 72/3، وشرح أبيات سيبويه 86/2، والإنصاف 180/1، والخزانة 463/2، وبلا نسبة في الإيضاح ص 122، وأمال الشجري 295/1، وشرح المفصل 115/3.
- (78) ديوان الفرزدق 481/1، وله في الكتاب 136/2، والخزانة 378/4، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 127، والإنصاف 182/1، والجنى الداني ص 590، والجمع 36/1، 223.
- (79) قال البغدادى: "واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، ولكن زنجياً غلطاً مشافره" الخزانة 379/4.

- (80) الإنصاف 297/1، وانظر الكتاب 13/1.
- (81) انظر الإنصاف 583/2، و750/2.
- (82) للعجاج في ديوانه 498/1. 50. خزنة الأدب 2/2 وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ص 226 والإنصاف 274/1، والجمع 226/1، 232.
- (83) الإنصاف 277/1.
- (84) بلا نسبة في أمالي ابن الشجري 223/2، والإنصاف 211/1، وشرح المفصل 88/9، والخزانة 179/3، 538/2.
- (85) الرجز لسالم بن دارة في اللسان (روح)، 461/2، وبلا نسبة في الإنصاف 299/1، والمقاصد النحوية 555/4.
- (86) الإنصاف 301/1.
- (87) لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ص 67، وتخليص الشواهد ص 154، والخزانة 14/1، 488/2، وبلا نسبة في الإنصاف 152/1، وشرح المفصل 25/1، 143/3.
- (88) الإنصاف 152/1.
- (89) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 340، والكامل 189/1، و39/2، وشرح أبيات سيبويه 101/2، وشرح المفصل 76/3، والمقاصد النحوية 161/4، وبلا نسبة في الكتاب 379/2، والخصائص 368/2، والإنصاف 475/2.
- (90) ديوان جرير ص 57، والإنصاف 476/2، والمقاصد النحوية 160/4.
- (91) الإنصاف 477/2.
- (92) ديوان طرفة بن العبد ص 18، والإنصاف 149/1.
- (93) الإنصاف 151/1.
- (94) بلا نسبة في معاني القرآن 274/1، 338/2، والإنصاف 177/1، وشرح المفصل 17/7، والمقاصد النحوية 383/4، والخزانة 574/3.
- (95) الإنصاف 179/1.
- (96) مغني اللبيب 307، 385.
- (97) الأنصاف 214/1.
- (98) الإنصاف 456/2.
- (99) الخصائص 97/1.
- (100) الخصائص 98/1، 99.
- (101) الاقتراح ص 21 نقلاً عن ابن هشام.
- (102) انظر الخصائص 189/1، 192. والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 221. 248.
- (103) الإنصاف 447/2.
- (104) الإنصاف 592/2.
- (105) الإنصاف 750/2.
- (106) انظر الشواهد (64، 50، 95، 117، 171، 218، 219، 220، 283، 292، 389، 446) من الإنصاف.
- (107) الإنصاف 726/2.
- (108) للأعشى في ديوانه ص 273، وأمالي ابن الشجري 317/1، والخزانة 551/1، وبلا نسبة في الإنصاف ص 58.
- (109) الإنصاف 60/1.
- (110) لجارية من بني مازن في معاني القرآن 260/1، 323، والمقاصد النحوية 311/4، وشرح الأئمني 206/3، والخزانة 15/3، وبلا نسبة في الإنصاف 228/1، وشرح المفصل 117/1، والجمع 105/2.
- (111) الإنصاف 234/1، 235.
- (112) بلا نسبة في الإنصاف 464/2، وخزانة الأدب 123/5.
- (113) للعباس بن مرداس في ديوانه ص 110، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 158، وخزانة الأدب 423/1، وبلا نسبة في الإنصاف 396/1، 464/2.
- (114) ديوان مسكين الدارمي ص 53، والإنصاف 465/2.
- (115) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 86/2، والإنصاف 466/2، والخزانة 338/2.
- (116) الإنصاف 472/2، 474.
- (117) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 166/4.
- (118) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 166/4.
- (119) انظر الإنصاف 464/2. الحاشية.
- (120) عرض لها بالتفصيل الدكتور محمد خير حلواني في كتابه الخلاف النحوي فانظرها هناك ص 216. 278.
- (121) الخلاف النحوي ص 278.